المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/04/2013

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الخارجية الأمريكية تستوحي مواقف مركز «كينيدي» في تقريرها الأخير

عبد الله أوسار . جبران خليل

أصدرت مركز «روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان» متم الأسبوع الماضي تقريرا حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية تحت عنوان «النفق المسدود عواقب الإخفاق في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين بتندوف».

وشدد التقرير، الوارد في 36 صفحة، على ضرورة اشتغال أطراف النزاع ومنظمة الأمم المتحدة مع المفوض السامي لحقوق الإنسان على تسهيل إرسال بعثة عاجلة إلى المناطق الصحراوية التي يسيطر عليها المغرب ومخيمات اللاجئين، حيث يكون بإمكان هذه البعثة استقبال الشكايات وإصدار تقرير للعموم. كما يتعين على أطراف النزاع والمنظمة الأممية العمل معا في اتجاه ضم بعثة دائمة لمراقبة حقوق الإنسان وإصدار التقارير بشأنها، حيث يكون أيضا مخولا لهذه البعثة تلقي شكايات الأفراد والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وبلغة أكثر تشديدا، قال التقرير إنه «يتوجب على الحكومة المغربية وضع حد لثنائية العنف والفرار من العقاب، التي تمس الصحراويين، الذين يؤيدون استقلال الصحراء الغربية».

وجاء فيه أنه يتعين على الحكومة المغربية: - اتخاذ خطوات آنية لوضع حد لمضايقة الصحراويين، تعنيفهم، اضطهادهم وتخويفهم، فتح تحقيق لتحديد المتورطين في الانتهاكات الماضية والمستمرة لحقوق الإنسان، ومتابعتهم ومعاقبتهم، إحداث برنامج تحري فعال والتعجيل بإيقاف رجال السلطة الذين يطالهم التحقيق في قضايا انتهاك حقوق الإنسان، ضمان الولوج الفعلي للمحاكمة العادلة وتقديم الضمانات القضائية، دون تمييز بغض النظر عن القناعات السياسية، الإفراج عن المعتقلين المتهمين خطأ بارتكاب جرائم خلال ممارستهم لحقهم في حرية التعبير والعمل الجمعوي، القيام بمجهودات أكبر لتطبيق الإصلاحات الدستورية التي ستتيح التمتع بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان دون تمييز.

> خلال توصيف التقرير لوضعية حقوق الإنسان في الأقاليم الصحراوية، تجرد مركز كينيدي عن الحياد الذي كان مفترضا فيه، وتعمد الإشارة إلى السيادة المغربية على المناطق الصحراوية بكلمة «احتلال»

وبخصوص المنهجية التي تم اعتمادها في إنجاز هذا التقرير، ذكر المركز الأمريكي أن بعثته انتقلت إلى كل من الداربيضاء والرباط والعيون والجزائر العاصمة ومخيمات تندوف، حيث التقت مئات الصحراويين الذي قدموا من مجموعة من المدن من بينها العيون، الداخلة، السمارة... وكشفوا لأفراد البعثة عن معلومات تتعلق بحالات الاختفاء، التعذيب، الاعتقال التعسفي، عنف رجال الأمن، التهديد، التخويف والإعدام خارج الإطار القضائي، كما توصلت البعثة بمعلومات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى حرية التعبير والتجمع وتأسيس الجمعيات. كما توصلت البعثة بمعلومات كتابية من منظمات المجتمع المدني ومن أفراد يمثلون يعكسون أطيافا متنوعة من الآراء، والتقت ممثلين عنها.

وذكر التقرير أيضا بأن البعثة التقت في مدينة العيون بالسلطات المحلية، وممثلي بعثة المينورسو إلى جانب ممثلي المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وتم استقبال البعثة من طرف والي المنطقة في اجتماع ضم أكثر من 30 من زعماء القبائل والمسؤولين المنتخبين والوكيل العام للملك وفرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مدينة العيون. وعقد أفراد البعثة أيضا لقاءات مع أعضاء من البرلمان المغربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

وفي مخيمات تندوف، استجوب أفراد البعثة اللاجئين، وزاروا مراكز الاعتقال والتقوا ممثلين عن جبهة البوليساريو. كما التقوا ممثلي المفوض السامي للاجئين والبرنامج العالمي للتغذية والهلال الأحمر الجزائري ومجموعة من الجمعيات والمنظمات التابعة للبوليساريو.

وخلال توصيف التقرير لوضعية حقوق الإنسان في الأقاليم الصحراوية، تجرد مركز كينيدي عن الحياد الذي كان مفترضا فيه، وتعمد الإشارة إلى السيادة المغربية على المناطق الصحراوية بكلمة «احتلال» دون الاكتفاء حتى بالتوصيف الأممي الذي يشير إلى الأقاليم الصحراوية «كمنطقة متنازع عليها». كما استعان محررو التقرير بمراجع غير محايدة لتقديم بعض الإحصائيات مثل «اعتقال وتعذيب أكثر من 300 صحراوي في سجون سرية وحرمانهم من الاستشارة القانونية. وتم في السنوات الأولى من الاحتلال تفجير العديد من مخيمات المدنيين الصحراويين. وتم تجميع الناجين وإجبارهم على الإقامة في مناطق تمت عسكرتها بشكل كبير. وتم حرمان الأسر من الحصول على معلومات بخصوص مصير أقاربهم كما ظلوا في أغلب الأحيان عرضة للمراقبة الأمنية. ولقد أدت هذه التنقيلات الجماعية إلى تشتيت الأسر وتدمير الأسلوب التقليدي لحياة الصحراويين الرحل.» حيث يلاحظ أن التقرير استند في سرد هذه الوضعية إلى ما ورد في كتاب أصدره الإسبانيان كارلوس مارتين بيريستان وإيلواسا غونزاليس هيدالغو سنة 2012 تحت عنوان «واحة الذاكرة: الذاكرة التاريخية وانتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية».

وتحدث التقرير عن خرق الحق في الحياة في الأقاليم الصحراوية رغم أنه منصوص عليه في الدستور المغربي، مذكرا بحالة سعيد دمبرن الذي أشار التقرير إلى أنه توفي بسبب طلق ناري من رجل أمن، وصدر في حق هذا الأخير إثر ذلك حكم بالسجن 15 سنة.

وسجل التقرير أيضا وجود حالات اختفاء قسري لأفراد صحراويين، كما هو الحال بالنسبة لخمسة عشر شابا ذكرت أسرهم أن عناصر الدرك الملكي هي التي اعتقلتهم وأخذتهم إلى أحد مراكز الاعتقال قرب مدينة أكادير. وأضاف التقرير أن مسؤولين مغاربة أخبروا بعثة مركز كينيدي بأن أولئك الأشخاص ماتوا «غرقا في البحر» في إشارة إلى محاولتهم الهجرة السرية في اتجاه جزر الكناري.

واسترسل التقرير في جرد العديد من الانتهاكات الحقوقية نقلا عن شهادات بعض الصحراويين، بما في ذلك المس بالسلامة الفردية للأشخاص، والحق في الحرية، والاعتقالات التعسفية، والحق في حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تأسيس الجمعيات وحرية التنقل، واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان.

وضمن التقرير كل ما أسماه بالانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الأقاليم الصحراوية في سبع عشرة صفحة، وفي المقابل بالكاد أفرد لوضعية حقوق الإنسان في مخيمات تندوف ثلاث صفحات، جاء فيها توصيف لطبيعة المخيمات المقسمة إلى خمسة مراكز هي السمارة، العيون، 27 فبراير، أوسرد، والداخلة، ويقيم فيها 125 ألف صحراوي على الأقل. وأضاف التقرير أن أفراد البعثة لم يمكثوا هناك أكثر من يومين بسبب الصعوبات اللوجيستية للولوج والتواصل داخل المخيمات، وخلص إلى أن المدة القصيرة التي قضتها البعثة في المخيمات جعلت من المستحيل تقديم تقييم شامل لوضعية حقوق الإنسان.

وزارت البعثة ثلاثة مراكز اعتقال في المخيمات، واتضح لها أنها تفتقد للمرافق الصحية وأسرتها لا تكفي المعتقلين كما أن سجلات السجن تتم بطريقة بدائية.

وكشف المعتقلون للبعثة بأنهم تعرضوا للضرب من طرف السلطات، ولا يستفيدون من كميات كافية من الطعام. ولاحظ أفراد البعثة أن مركز اعتقال خاص بالأطفال يتوفر على مرافق دراسية بما فيها مكتبة وقاعة كمبيوتر، غير أن المركز يتم استغلاله من طرف الأطفال الموجودين في المعتقل والأطفال المنتزعين من أسرهم في إطار نظام الحماية. ولم يلاحظ أفراد البعثة وجود أي طفل أو امرأة ضمن المعتقلين خلال فترة الزيارة.

وأضاف التقرير أنه رغم الجهود الدولية التي تم بذلها من أجل توفير وسائل العيش الضرورية للاجئين داخل المخيمات، إلا أن ذلك لم ينعكس على ظروف العيش الراهنة، مما انعكس سلبا على حالتهم الصحية والنفسية، كما انعكس ذلك أيضا على انتشار الأمية في أوساط اللاجئين حيث تم تسجيل 95 بالمائة من الأمية في أوساط النساء.

وختم التقرير بالإشارة إلى أن ممثلين عن الحكومة طلبوا من أفراد البعثة الاطلاع على حالة مصطفى ولد سيدي مولود وابن عمه الشاعر

الصحراوي علال الناجم، وعلى الجرائم المرتكبة في حقهم من طرف البوليساريو. غير أن المعنيين بالأمر وأفراد أسرهما، يضيف التقرير، تخلفوا عن الموعد الذي كان متفقا حوله لعقد لقاء معهم.

وفي سياق متصل، وكعادتها كل سنة، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقاريرها حول حقوق الإنسان في مختلف بقاع العالم. و من هذه التقارير تقرير خاص بالمغرب و آخر خاص بـ«الصحراء».

والملاحظ أن التقرير يحمل في ثناياه بصمات التقرير الأخير الذي أصدره مركز «روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان». فبعد المقدمة التقليدية حول المغرب ومؤسساته، و تداعيات الربيع العربي على البلد و الإصلاحات الدستورية التي شهدتها الساحة السياسية، يوجز التقرير، استنادا إلى «مصادر مختلفة»، بعض الخروقات حول حقوق الإنسان في المغرب على غرار «استعمال الشرطة للعنف المفرط تجاه المظاهرات السلمية مما تسبب في مئات الجرحى، و التعذيب و خروقات أخرى من طرف قوات الأمن مثل الاعتقال غير المبلغ عنه و سوء أحوال السجون و نقص حرية التعبير و حرية التجمع و انتهاك حق ممارسة التدين و نقص استقلالية القضاء و التمييز ضد النساء و الفتيات والاتجار في البشر و تشغيل الأطفال خاصة في القطاع غير المهيكل.

فعلى عكس سنة 2011 لم يُشر التقرير إلى أي انتهاكات حول قيام الحكومة أو ممثليها بأي مس بالسلامة الجسدية للأفراد، مضيفا أن الحكومة تقول إنها تحترم القانون في كل الحالات و أنه لم يحصل أي اختفاء خلال هذه السنة.

و بخصوص حالات الاختفاء التي جرت في السبعينيات و الثمانينيات، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أنشأته و مولته الحكومة، يواصل تحقيقاته فيما يخص الاختفاء القسري فيما قدم تعويضات خلال العام 2012 بلغت 43 مليون درهم لفائدة 345 فردا من ضحايا الاعتقال، كما يواصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في البحث في طلبات التعويض و خاصة من الصحراء.

ضمن التقرير كل ما أسماه بالانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الأقاليم الصحراوية في سبع عشرة صفحة، وفي المقابل بالكاد أفرد لوضعية حقوق الإنسان في مخيمات تندوف ثلاث صفحات

و في المقابل تعبر مجموعات حقوق الإنسان، التي تمثل الصحراويين عن قلقها من بطء عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يخص الملفات المتعلقة بالضحايا الصحراويين و تتهم إحدى هذه الجمعيات الحكومة المغربية و المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإخفاق في توضيح مصير 114 حالة اختفاء

و بخصوص ممارسة التعذيب، فإنه بالرغم من نفي الحكومة لممارسة التعذيب، فإن تقارير عديدة موثوقة تؤكد تعرض السجناء و المعتقلين لمثل هذه الممارسات. و من هذه التقارير تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قال إن ممارسات التعذيب و الحط من الكرامة لا زالت سارية في العديد من السجون التي زارها.

و في تقرير المقرر الأممي الخاص حول التعذيب «خوان منديز» جاء أن ممارسة التعذيب الجسدي و النفسي يتم حيال المعتقلين خاصة المنتمين لحركة 20 فبراير و مجموعات المعطلين.

كما تعاني السجون و مراكز الاعتقال من شروط متدنية و لا تحترم المواصفات الدولية. إذ أن السجناء يعانون من الاكتظاظ و سوء التغذية و انعدام الرعاية الصحية و مُحاباة بعض السجناء على حساب الآخرين و الاعتداءات الجنسية و انتشار المخدرات.

و بخصوص الاعتقالات التحكمية، التي يحظرها الدستور، فقد ذكرت بعض التقارير أنها حصلت مع ذلك من طرف الأجهزة الأمنية. و منها اعتقال بعض الأشخاص و استنطاقهم لعدة ساعات قبل الإفراج عنهم بدون متابعة.

و بالرغم من أن الحكومة تقول إنه ليس لديها أي معتقل سياسي و أن جميع المعتقلين هم كذلك لجرائم اقترفوها و تدخل في نطاق القانون الجنائي، إلا أن بعض الجمعيات الصحراوية و الناشيطين الأمازيغ يؤكدون أن الحكومة تعتقل أشخاصا بسبب نشاطهم السياسي أو معتقداتهم.

و بخصوص حرية التجمع التي يفرض القانون الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الداخلية قبل القيام به، تشتكي بعض المنظمات غير الحكومية من أن السلطات لا تمنح هذا الترخيص في الوقت الملائم لتنبيط الجهة المنظمة.

و سجل التقرير فيما يخص حرية التنقل و السفر للخارج أن هذا الحق يتم احترامه عموما. كما سجل أن الحكومة المغربية تواصل منح الصحراويين وثائق السفر فيما تشجع عودة الصحراويين إلى بلدهم إذا ما اعترفوا بسلطة الحكومة على الصحراء.

و تتعاون الحكومة المغربية مع المفوضية العليا للاجئين و مختلف المنظمات الإنسانية من أجل تقديم الرعاية و الحماية للاجئين.

و بخصوص الحقوق السياسية للمواطنين تحدث التقرير عن هذا الحق من خلال الانتخابات عن طريق الاقتراع العام لاختيار ممثليهم في البرلمان أو في المجالس المحلية. و أشار التقرير إلى التعديلات الدستورية الجديدة التي منحت رئيس الحكومة عدة اختصاصات جديدة كانت في السابق ضمن اختصاصات الملك

و قد خول القانون للمجلس الوطني لحقوق الإنسان صلاحية الإشراف و تسهيل عمل المراقبين المحليين و الدوليين للانتخابات. وقد أجمعت أغلب الأحزاب و المراقبين على أن الانتخابات التشريعية جرت بشكل حر و نزيه و شفاف.

و بخصوص الأحزاب السياسية فقد تم تسهيل عملية إنشاء و تسجيل الأحزاب السياسية في البلاد، شريطة الا تعارض النظام الملكي أو الدين الإسلامي أو الوحدة الترابية للبلاد.

و رغم أن الدستور يمنع أي تمييز في الجنس أو العرق أو الأصل أو الوضع الاجتماعي أو المعتقد إلا أن هناك حالات تمييز في كل من هذه المعايير.

كما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها حول حقوق الإنسان في الصحراء ، قدمت فيه على عادتها موجزا تاريخيا حول المنطقة و التطورات السياسية التي عرفتها، ذاكرة أن المغرب يبسط سيادته عليها و أن تسعة برلمانيين يمثلون جهات الصحراء في البرلمان المغربي بمجلسيه.

و فيما يتعلق بخصوصية المشاكل التي تعرفها حقوق الإنسان في الصحراء - يقول التقرير- إنها تلك المتعلقة بمنع الحكومة المغربية لدعاة الاستقلال (الانفصال)

يقول التقرير إنه على عكس السنة السابقة ((2011، فإنه لم يحصل أي حادثة مست حياة فرد من الأفراد بهذه المنطقة. كما لم يسجل أي اختفاء أو اختطاف لأسباب سياسية.

و يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعويضات، بما فيها المساعدة المالية و الرعاية الصحية للصحراويين الذين اعتقلوا أو أفراد أسر الذين اختفوا خلال السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي.

و خلال هذه السنة ((2012 أوصت شعبة العيون للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بتقديم 141 رخصة طاكسي و 108 منزلا و 81 منصب شغل في وزارتي العدل و الداخلية لفائدة ضحايا الاختفاء القسري أو أقربائهم. كما يواصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحرياته و تحقيقاته في الشكايات المتعلقة باختفاء آخرين.

تتحدث تقارير موثوق بها عن ممارسة التعذيب خاصة حيال دعاة الاستقلال. و قدم التقرير مثلا على ذلك ما تعرضت له أميناتو حيدر بعد لقائها مع المبعوث الأممي «كريستوفر روس»، حيث تعرضت للضرب و هو ما أدانه مركز روبيرت كينيدي للعدالة و حقوق الإنسان و منظمات حقوقية أخرى

و يواصل التقرير أن «دعاة الاستقلال يزعمون أن السلطات المغربية تلفق لهم التهم».

أما باقي التقرير فقد نسخ ما قاله بالتقريب في التقرير المتعلق بالمغرب.

آيت ملول

إضراب الطلبة السجناء

س.ب 15/2005

أفادت مصادر من داخل السجن المحلي بآيت ملول أن لجنة خاصة يرأسها مسؤول المجلس الجهوي لحقوق الإنسان، حلت بحر الأسبوع الماضي بالسجن المذكور، لمعاينة الحالة الصحية للطلبة، بعد التطورات التي عرفها ملف الطلبة السجناء المضربين عن الطعام منذ أزيد من شهر، وأضافت المصادر ذاتها أن اللجنة الحقوقية تحدثت إلى السجناء الطلبة بشأن مطالبهم، فكشف الطلبة عن سوء معاملة الإدارة لهم، خاصة بعد إصرارا مسؤول المؤسسة السجنية على منع الطلبة من العودة إلى زنازينهم الأصلية بحي (أ) حيث تتوفر شروط التحصيل العلمي بهذا الجناح السجني. وفي السياق نفسه، استنكر الطلبة المضربون إقدام الإدارة على تحويل فضاء خاصة بالحلاقة في ظرف قياسي إلى قاعة للمطالعة، ساعات قبل حلول أعضاء اللجنة الحقوقية، وهو الأمر الذي اعتبره السجناء قلبا للحقائق. وذكرت المصادر ذاتها أن الطلبة السجناء اضطروا إلى وقف إضرابهم عن الطعام، بعد تدهور حالتهم الصحية ونقلهم إلى المستشفى الإقليمي بإنزكان لتلقي الإسعافات الأولية، إثر حالات الإغماءات التي تعرضوا لها، يشار إلى أن الطلبة كانوا قد دخلوا في إضرابهم كشكل احتجاجي، بعد أن أقدمت إدارة السجن على تنقيلهم من حي (أ) إلى أحياء (ج .د.ب)، وإحلال معتقلين أجانب من ضمنهم سجناء أفارقة من جنوب الصحراء بالحي المذكور، وهو ما اعتبره هؤلاء حيفا مقصودا في حقهم، على اعتبار أن حي (أ) مخصص في الأصل للطلبة الذين يواصلهم تحصيلهم العلمي في مختلف الشعب والتخصصات العلمية، وذلك منذ إحداث هاته المؤسسة السجنية سنة 2004.

مجلس الأمن يفتح اليوم ملف الصحراء وأمريكا تعمق الجراح بتقرير «صادم» عن حقوق الإنسان

خلاف بين أصدقاء الصحراء حول توسيع مهام المينورسو

1043/3-3

■ الرباط أخبار اليوم ■

يعقد مجلس الأمن اليوم اجتماعا للاستماع إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، حول الصحراء، حيث من المنتظر أن يناقش مشروع القرار الأمريكي حول توسيع مهام المينورسو في الصحراء لتشمل حقوق الإنسان.

وتتجه الأنظار، خلال الساعات القليلة المقبلة، إلى نتائج اجتماع مجموعة أصدقاء الصحراء، المكونة من فرنسا وأمريكا وإسبانيا وروسيا وبريطانيا، والتي تدرس بدائل للتخفيف من المقترح الأمريكي.

ويأتي ذلك في وقت انضمت إسبانيا إلى فرنسا في موقفها المتحفظ على المقترح الأمريكي، حيث ذكرت صحيفة «إلباييس» الإسبانية، الصادرة السبت الماضي، أن جارتنا الشمالية عبرت، من خلال مندوبها في مجموعة أصدقاء الصحراء، أن هذا المقترح «غير قابل للتطبيق»، كما ذكر مصدر مغربي مسؤول أن كلا من روسيا والصين تعتبران أن تغيير مهمة المينورسو من شأنه أن يخلق مشكلا قانونيا وسياسيا.

يأتي ذلك في وقت جدد فيه المغرب، على لسان يوسف العمراني الوزير المنتدب في الخارجية، رفضه توسيع مهام المينورسو، معتبرا، خلال لقاء في البرلمان الجمعة الماضي، أن ذلك يعد «خطأ أحمر».

وفي تطور ذي صلة، أصدرت الخارجية الأمريكية تقاريرها السنوية التي ترصد حالة حقوق الإنسان في العالم، وخصصت تقريرا منفردا للصحراء. ورغم الطابع العام للتقرير الجديد، المتسم بالانحياز إلى مواقف وشكاوى مؤيدي انفصال الصحراء، فإن التقرير أقر في بدايته بكون السنة الماضية لم تشهد مقتل أي مواطن صحراوي على يد القوات الأمنية المغربية، لكنه عاد إلى الحديث عن حالات سابقة سجلت في السنوات الماضية لمواطنين تدعي بعض الجهات أنهم قتلوا على يد السلطات المغربية.

● التفاصيل ص 3

مركز حقوقي مغربي يكشف كيف توظف الورقة الحقوقية سياسيا في ملف الصحراء

1043/3

كيري يفاجئ المغرب مرة أخرى بتقرير صادم حول حقوق الإنسان بالصحراء

■ الرباط – يونس مسكين ■

عشية اجتماع مجلس الأمن الدولي للاستماع إلى التقرير الجديد للأمين العام حول ملف الصحراء؛ أصدرت الخارجية الأمريكية تقاريرها السنوية التي ترصد حالة حقوق الإنسان في العالم، وخصصت تقريرا مستقلا للصحراء.

وجاء هذا التقرير طافحا بادعاءات النشطاء الانفصاليين ومتضمنا لسيل من الاتهامات التي يوجهونها للسلطات المغربية. التقرير انطلق بمحاولة تحديد حجم الساكنة المعنية بنسخته الجديدة، حيث قال إنه ورغم أن أي إحصاء لم يتم منذ خروج إسبانيا من الإقليم، إلا أن تعداد الساكنة يقدر بنحو 500 ألف نسمة، قسم منه نجم عن «هجرة» مغربية نحو هذه الأقاليم، فيما يتوزع السكان الأصليون لهذه الأقاليم، حسب التقرير الأمريكي، بينه وبين كل من الجزائر وموريتانيا.

ورغم الطابع العام للتقرير الجديد، المتسم بالانحياز وهيمنة الرأي الانفصالي على مضامينه، إلا أن التقرير أقر في بدايته بكون السنة الماضية لم تشهد مقتل أي مواطن صحراوي على يد القوات الأمنية المغربية؛ ليقفز التقرير مباشرة بعد إقراره بهذه الحقيقة، إلى الحديث عن حالات سابقة سجلت في السنوات الماضية لمواطنين تدعي بعض الجهات أنهم قتلوا على يد السلطات المغربية. وكشف التقرير عن التوصيات التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر فروعه المحدثة أخيرا في أقاليم الصحراء، والمتمثلة في دعوة السلطات الحكومية إلى تقديم عدد من الامتيازات والمنافع المادية لنشطاء حقوقيين تعرضوا لانتهاكات في سنوات السبعينيات والثمانينيات، أو ذوي حقوقهم.

تعويضات تتمثل حسب التقرير الأمريكي، في منح 141 رخصة سيارة الأجرة، لضحايا سابقين للانتهاكات أو أسرهم، بالإضافة إلى تقديم 108 من المساكن والمنازل، و81 منصب للوظيفة في صفوف من كل من وزارتي العدل والداخلية، استفاد منها ضحايا عمليات الاختفاء القسري التي عرفها المغرب في السنوات الماضية. وأصر التقرير على انتقاد عمليات التعويض هذه، حيث اعتبر أنها اقتصرت على تعويضات فردية وأن أيا من مشاريع جبر الضرر الجماعي لم يتم تنفيذها في أقاليم الصحراء.

وفي مقابل سيل من الاتهامات الموجهة إلى الأجهزة الأمنية المغربية، بارتكاب انتهاكات في حق «الصحراويين»؛ أعد مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، الذي يرأسه الحبيب بلكوش، مذكرة مفصلة حول التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة والوضع الحقوقي في جهات الصحراء، مذكرة وجهها المركز إلى الأمين العام الأممي بان كي مون، وتقول إن هناك مفارقة غريبة بين التقييم الإيجابي بخصوص التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة من خلال مصادقاته الجديدة، ودعوته إلى الآليات غير التعاقدية لزيارة المغرب، والتزاماته تجاه مجلس حقوق الإنسان وتجاه لجان الأمم المتحدة المنشأة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان؛ وبين العبارات التي تدعو إلى «رصد مستقل، وحيادي وشامل ومستمر لحالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي المخيمات تصبح أكثر إلحاحا»، وهي العبارات التي تثير، برأي المركز، مشكلة في المنطق التحليلي، «حيث يتناقض ذلك مع التصريحات والمعطيات التي أوردها التقرير نفسه، كما سنبين ذلك أدناه».

جانب من الوقفة الاحتجاجية التي نظمها أقرباء عائلات رجال الامن ضحايا أحداث «اكديم يزيك»، أمام المحكمة العسكرية

اليزمي: المغرب غير مطالب بالرد على إملاءات خارجية سياسية

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أن «المغرب غير مطالب بالرد على إملاءات خارجية هي أساسا سياسية»، وذلك تعليقا على التطورات الأخيرة المرتبطة بملف الصحراء المغربية.

وقال اليزمي، في حديث لأسبوعية (لو ريبورتير) نشر في عددها الأخير، «يجب المواصلة على نفس الدرب، نحن غير مطالبين بالرد على إملاءات خارجية هي أساسا سياسية».

وبالنسبة اليزمي، فإن المملكة أطلقت مسلسلا من الإصلاحات الرامية إلى حماية وتعزيز الحقوق والحريات، مؤكدا أن هذه الإصلاحات «تتم في سياق تعددي وفي ظل نقاش سياسي في البرلمان وداخل الأحزاب». وشدد على أن المغرب مصمم على مواصلة هذا الورش الإصلاحي.

ولدى حديثه عن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أبرز السيد اليزمي أن التقرير ذكر إثنتي عشرة مرة بعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وهو ما حظي بالتنويه، بالخصوص، من طرف المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء السيد كريستوفر روس ومقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب السيد خوان مانديز.

وأكد أن التقرير الذي يقع في ثلاثين صفحة «لم يطعن ولو لمرة واحدة في مهنية واستقلالية عمل اللجان الجهوية للمجلس في الأقاليم الجنوبية».

وأشار إلى أن هذه اللجان تشكل «آليات حقيقية يلجأ لها المواطنون» في الأقاليم الجنوبية، مضيفا أنه عبر هذه اللجان، يقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتحقيق ومساءلة السلطات العمومية انطلاقا من محتوى الشكاوى التي تعرض عليه من طرف المواطنين «بشفافية تامة».

وأفاد بأنه منذ انطلاق عملها في دجنبر 2011 بمدن الداخلة والعيون وطانطان، نظمت هذه اللجان أزيد من 15 ندوة تكوينية حول ثقافة حقوق الإنسان، وذلك في أقل من 15 شهرا.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

جمعية بريطانية تعتبر تغيير مهمة المينورسو تهديدا للمنطقة

27/4/13

أكدت جمعية الحرية للجميع البريطانية، يوم الجمعة الماضي، أن أي تغيير في طبيعة مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الانسان، يهدد بزيادة حجم التوتر بالمنطقة.

وقالت رئيسة الجمعية، تانيا واربيرغ، إن "الاستقرار الذي يسود في الأقاليم الجنوبية للمغرب يبرز عدم الحاجة إلى توسيع مهمة بعثة المينورسو لتشمل مراقبة وضعية حقوق الانسان"، مشيرة إلى أن كل تعديل في مهمة البعثة الأممية يهدد بزيادة حجم التوتر بالمنطقة.

وأبرزت الناشطة الحقوقية البريطانية، في السياق ذاته، الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الانسان ولاسيما بالأقاليم الجنوبية.

وأضافت ان المجلس الذي يتوفر على تمثيليات بهذه الأقاليم يتمتع بالسلطات والصلاحيات الضرورية التي تمكنه من ضمان مراقبة وضعية حقوق الانسان بهذه المناطق، وذلك في ظل أفضل الظروف، مشيرة إلى أنه يتعين على المجلس الوطني لحقوق الانسان مواصلة أنشطته التي حازت دعم وثقة الساكنة المحلية.

ولفتت واربيرغ الانتباه إلى "التقدم الهائل والهام" الذي حققه المغرب في مجال تحسين حقوق الانسان خلال السنوات الأخيرة.

وأضافت أن "عزم والتزام المغرب باعتماد تدابير إضافية من أجل ترسيخ احترام وحماية حقوق الانسان في مجموع أراضيه كانت محط تنويه من طرف المجتمع الدولي"، مشيرة في هذا الخصوص إلى تصريحات للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والمقرر الخاص للأمم المتحدة المكلف بالتعذيب خوان مينديز.

وأبرزت واربيرغ أن جمعيتها سجلت بارتياح اعتراف الأمين العام للأمم المتحدة بتحقيق تقدم بخصوص الظروف الاجتماعية بالأقاليم الجنوبية للمملكة وكذا في مجالات التنمية الجهوية الجديدة التي نهجها المغرب بهذه الأقاليم.

وشددت على أنه من غير المقبول أن تتم معاملة المغرب، الذي يتمتع باحترام كبير على الصعيد الدولي بالنظر لانفتاحه واحترامه لحقوق الانسان، على قدم المساواة مع انفصاليي (البوليساريو).

وقالت إن مخيمات تندوف بجنوب غرب الجزائر، والتي توجد بها هذه المجموعة، تعيش في ظل الحصار التام، مؤكدة "أنه من المستحيل الوصول إلى هذه المخيمات، حتى بالنسبة للعاملين في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين". ونوهت رئيسة جمعية (الحرية للجميع)، في هذا الصدد، بإعراب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير حول الصحراء، عن انشغاله بخصوص سلامة الأشخاص المحاصرين في مخيمات تندوف، مشددة على أن جمعيتها ما فتئت تعمل من أجل إثارة الانتباه إلى هذه القضية.

وقالت إن بان كي مون أشار بوضوح وصراحة، ولأول مرة، إلى المخاطر المحيطة بالأشخاص المحتجزين في تندوف بسبب جهود الاستقطاب والتجنيد التي تبذلها منظمات إجرامية وإرهابية ناشطة بالمنطقة.

كما نوهت الناشطة الحقوقية بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف بهدف تحديد هوياتهم وضبط حاجياتهم وعددهم الحقيقي.

ويذكر أن النزاع في الصحراء، هو صراع فرض على المغرب من طرف الجزائر التي تقوم بتمويل وإيواء حركة (البوليساريو) الانفصالية فوق أراضيها.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

US65/15

المطالبة بالحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية بالجهة الشرقية

■ عبد الرحيم باريج

يعتبر الحق في الصحة عنصرا أساسيا من حقوق الإنسان ومن الشروط الأساسية للعيش بكرامة.فحقّ كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه" ليس حقا جديدا،إذ كرسه دستور منظمة الصحة العالمية منذ سنة 1946،ثم تواتر تضمينه في العديد من الاتفاقيات الدولية العامة والفئوية والدساتير الوطنية.كما أن العديد من المؤتمرات الدولية ذات الصلة والإعلانات التي تم اعتمادها في الموضوع ساعدت على توضيح وتدقيق العديد من عناصر الحق في الصحة ومكوناته وفصلت التزامات الدول المتعلقة بكيفية احترامه ونطاق حمايته و إعماله.

ومن جهته،كفل الدستور المغربي لسنة 2011الحق في العلاج والعناية الصحية في فصله 31الذي ينص على أن"تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة".

ولئن كان قطاع الصحة بالمغرب يتوفر على مؤهلات وأحرز تقدما كان له عموما أثر إيجابي على صحة الساكنة ،تبرزه بعض المؤشرات السوسيو-اقتصادية،فإنه على الرغم من المكتسبات التي تحققت في هذا القطاع،فلا زال يشكو من النقائص ويعاني من الخلل والقصور الذي يؤكده الوقوف على نسب الولوج إلى العلاج،وحكامة القطاع وإطاره القانوني والتنظيمي،كما يكشفه استمرار الفوارق في الولوج إلى الخدمات الصحية بين الجهات،وبين الوسطين الحضري والقروي وداخل الوسط الحضري نفسه،ذلك فضلا عن ضعف الولوج إلى الخدمات الصحية بالنسبة إلى الفئات الأكثر هشاشة....

ويخضع الحق في الصحة لتأثيرات متعددة ومتداخلة،مما يسهم في تعقيد العلاقات بين القوى الفعالة والأطراف المتدخلة داخل كل مجتمع بشري،والمسؤولية يتقاسمها الجميع،ولا تتحملها وزارة الصحة وحدها،إذ أن (ظروف الأزمة،وغياب الإمكانيات،وضعف القدرة الشرائية،وانعدام الخدمة،والسكن،وتلوث المحيط،وضعف البنيات الأساسية...) كلها عوامل تؤثر على الصحة بشكل من الأشكال.ومن أجل مقاربة الواقع الصحي في المغرب ومدى استجابته للحق في العلاج،لابد من التذكير بالمشاكل الموجودة على صعيد كل مكونات المنظومة الصحية التي تتسم بكونها غير متضامنة،كما تشكو من النقص في التمويل الذي لا يتعدى نسبة 5.2بالمائة من الميزانية العامة للحكومة،وهوالاعتماد الذي تستنزف منه أجور الموظفين نسبة 70بالمائة،ليظل الباقي من نصيب الاستثمار،هذا فضلا عن ضعف المناصب المالية،والخصاص المهول في الموارد البشرية المسجل بعد المغادرة الطوعية،وكذلك شيخوخة بنية الأطر بعد تجاوز 45بالمائة من الموظفين سن الخمسين من عمرهم،وتمركز الموارد البشرية في وسط المغرب،وتقادم كثير من البنيات التحتية للمرافق الصحية،حيث أن 50بالمائة من المستشفيات قد تعدى عمرها 50سنة.وذلك في الوقت الذي تقدر نسبة الفقر ب 14بالمائة مما يحرم نسبة 75بالمائة من السكان من إمكانيات الولوج إلى الخدمات الصحية بسبب ضعف التغطية الصحية التي لا تتعدى 30بالمائة من السكان.

أما طبيعة الحق في الصحة (الذي يدخل ضمن الجيل الثاني من حقوق الإنسان) باعتباره حقا يتداخل مع جميع الحقوق الأخرى التي تقرها المواثيق الدولية،والذي يستحق النضال من أجله لما فيه من إلتزامات تهم كل الأطراف (الدولة،المواطن،المجتمع المدني..) بهدف صيانة الكرامة وحفظ الادمية،وضمان الرفاهية والعيش الكريم من خلال توفير (مصدرللرزق،العمل،الضمان الاجتماعي،العناية الصحية،تحسين ظروف المعيشة..) وذلك أن غياب هذا الحق يشكل عائقا أمام التنمية والتقدم،كما أنه يتأثر بكل الاختلالات البنيوية الموجودة (سوء توزيع الثروة،التلوث البيئي..)،ووجب علمية من أجل تحسين الأداء الصيدلي،والحرص على توفير الأدوية،واستقبال المواطنين في أحسن الظروف سواء في حالة الشراء،أو الاستشارة التي تهم 50بالمائة من الزائرين وتقديم خدمات ترتبط بالأحوال الاجتماعية وتوفير الشروط اللازمة لولوج الحق في الحصول على الدواء.والصيدليات في المغرب تستقبل ما يناهز مليون زائر في اليوم،هذا في الوقت الذي يشكو المواطن من ضعف القوة الشرائية المخصصة للدواء.

ولا يجب التعامل مع الصحة والعلاج (كالخضرة فوق الطعام)،لأن الصحة هي أساس التنمية،حيث وجبت الإشارة بموقف جمعية للا سلمى للأمراض السرطانية الداعي إلى ضرورة خضوع كل امرأة قبل بلوغ سن الخمسين للفحص الخاص بعلاج سرطان الثدي،وذلك رغم الفاتورة المكلفة لميزانية الدولة،لما في ذلك من حماية للأسرة،وما يرتبط بها من نشاط اجتماعي (عمل،تربية ..) لكن من جانب آخر وجب الحفاظ على المال العام المخصص للصحة (لأنه ليس صدقة)،ومن الأمثلة المعبرة عن ضياع المال العام بسبب سوء التدبير لجوء الوزارة إلى تصفية القطاع الخاص بعلاج القصور الكلوي،وتحويله للقطاع الخاص بعد أن تبين لها الفشل،وارتفاع التكلفة.وكذلك إعادة النظر في السياسة المتبعة،فيما يخص التامين الإجباري على الصحة،والذي لا تساهم فيه الدولة باي شيء على مستوى الدعم المادي،إذ يقتصر دورها على التنظيم.

واستنادا إلى المهام المنوطة باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فجيج في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان ،والمساهمة في إثراء الحوار حولها والتشجيع عليه بين الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين والمنتخبين ووعيا بالأهمية الخاصة التي يوليها المواطنون للحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية على صعيد الجهة الشرقية،وأخذا في الاعتبار وجود العديد من المشاكل والمعيقات والإكراهات التي تحول دون احترام الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية في الجهة الشرقية وحمايته وإعماله بما يحقق تمتع الجميع "بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه"،ارتأت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تنظيم هذا اليوم الدراسي بإشراك مختلف الفاعلين المؤسساتيين المعنيين بقضايا الصحة على صعيد الجهة،والمهنيين والمنتخبين والجمعيات المدنية المهتمة والنقابات المهنية في القطاع الصحي،وذلك سعيا منها إلى تحقيق هدفين رئيسين،هما المساهمة في تشخيص الصعوبات والمعيقات والإكراهات التي تعترض الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية وتحديد طبيعتها ومصدرها وأسبابها في الجهة الشرقية.والخلوص إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شانها الضمان الفعلي للحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية بالجهة الشرقية،وتيسير أسباب استفادة ساكنة الجهة،على قدم المساواة من الحق في العلاج والخدمات الصحية.سوف يتم التركيز على المحورين التاليين:

1) تشخيص واقع الخدمات الصحية بالجهة الشرقية: الخريطة الصحية،البنيات والمؤسسات الإستشفائية،الوسائل المادية والموارد البشرية،الإطار القانوني والتنظيمي والإداري،العرض الصحي العمومي والخصوصي،الخدمات الطبية والصحية،أنظمة التغطية الصحية والحماية الاجتماعية....

2) متطلبات تحسين أداء القطاع الصحي العمومي والخصوصي بالجهة الشرقية وتعزيز ضمانات الحق في العلاج والولوج إلى الخدمات الصحية.

اليوم الدراسي المهم تنظمه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة ?فجيج حول "الحق في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية بالجهة الشرقية"،و ذلك يوم 20ابريل 2013،بكلية الطب بوجدة،والذي سيتم افتتاحه بكلمات كل من اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بوجدة-فجيج ومجلس الجهة الشرقية ومؤسسة فريدريش إيبرت.ثم سيتم "تشخيص واقع الخدمات الصحية بالجهة الشرقية" من طرف المديرية الجهوية للصحة والمندوبية الاقليمية للصحة بجرسيف والمجلس الجهوي لهياة أطباء الجهة الشرقية ونقابة أطباء القطاع الحر وكلية الطب والصيدلة بوجدة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بوجدة،وبعد المناقشة ستنظم ورشة عمل حول "تحسين أداء القطاع الصحي العمومي و الخاص بالجهة الشرقية" تشارك فيها الجمعيات المهتمة بقطاع الصحة وجمعية حماية المستهلك وجمعيه ترانسبرانسي المغرب والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والنقابات والهيئات المهنية العاملة في قطاع الصحة وممثلو المؤسسات المنتخبة (برلمانين ومستشارين جماعيين وجهويين)والأحزاب السياسية،ليتلوها نقاش عام،وفي نهاية الورشة سيقدم تقرير تركيبي والتوصيات واختتام اليوم الدراسي.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

قال إن أي آلية لمراقبة حقوق الإنسان بالصحراء تعتبر خطا أحمر لا يمكن التفاوض بشأنه

العمراني: مبادرة توسيع مهمة «المينورسو» تساوي بين دولة ذات سيادة ومنظمة إرهابية

محمد اليوبي

133/3

أكد يوسف العمراني الوزير الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، يوم الجمعة الماضي، خلال اجتماع مشترك عقدته لجنة الخارجية والدفاع الوطني، والشؤون الإسلامية، والمغاربة المقيمين بالخارج، بمجلس النواب، ولجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس المستشارين، على رفض المغرب لأي مبادرة ترمي إلى توسيع مهمة بعثة «المينورسو» بالصحراء، وقال «إن إحداث أي آلية دولية لمراقبة حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمغرب كيفما كانت طبيعتها وشكلها أو مهمتها، تعتبر بمثابة خط أحمر لا يمكن التفاوض بشأنه»، وأشار إلى أن هذه المبادرة لا تتماشى مع المهمة الأساسية للبعثة والمحددة في حفظ السلام بالمنطقة.

وأوضح العمراني، أن رفض المغرب لهذه المقاربة الخطيرة يعود لكون دراسة قضية الصحراء من طرف مجلس الأمن تتم بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة حيث يقوم مجلس الأمن فقط بتشجيع وحث ودعم جميع الأطراف من أجل التوصل إلى الحل المنشود، بعيدا عن كل إمكانية لفرض أي خيار أو اقتراح على الأطراف، وأضاف أن تغيير المقاربة «تعني بكل بساطة المزيد من المخاطر وتقويض التوافق الذي ساد بين أعضاء مجلس الأمن»، مشيرا إلى أنه فوجئ بمقترح توسيع مهمة «المينورسو» بدون تشاور مسبق وبدون إخبار المغرب بذلك.

وأشار العمراني، إلى خطورة المشروع الرامي إلى توسيع مهمة المينورسو، معتبرا أنه بمثابة مكافأة سياسية للأطراف الأخرى، ويستجيب ويرضي تماما المطالب ذات الدوافع السياسية التي تتجاوز بكثير مجال حقوق الإنسان والتي عبرت عنها الأطراف الأخرى، وذلك على حساب المغرب، كما أبرز أن النص المقترح سيشكل قطيعة واضحة مع الجهود المبذولة للدفع بالمسلسل السياسي، على أساس نتائج الجولة الإقليمية الأخيرة للمبعوث الشخصي كريستوفر روس، مبرزا أن هذه القطيعة تستهدف بشكل غير عادل الطرف الأكثر التزاما في هذا المسلسل، والذي بذل كل الجهود لدعم المقاربة الجديدة للمبعوث الأممي كريستوفر روس القائمة على الدبلوماسية المكوكية.

واعتبر العمراني، أن هذه المبادرة غير مبررة وتضر بالمسلسل السياسي وتتجاهل الجهود التي يبذلها المغرب لإيجاد حل واقعي ومتوافق عليه، مؤكدا على «عدم وجود أي شيء على أرض الواقع يبرر اقتراحا من هذا القبيل، لأنه وخلافا للحالات الأخرى التي تعرف مراقبة لحقوق الإنسان في إطار عمليات حفظ السلام، فإن الوضعية بالصحراء المغربية عادية جدا لا تعرف انتهاكات ولا تجاوزات ولا خروقات ممنهجة من شأنها تبرير توسيع مهام (المينورسو) أو إنشاء آلية دولية»، وذكر بأن المغرب، قام بإصلاحات جد مهمة وبادر إلى اتخاذ العديد من التدابير ذات المصداقية في مجال حماية حقوق الإنسان، وفي مقدمتها تعزيز دور وآليات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما في ذلك خلق مكاتب جهوية بالعيون والداخلة والانفتاح الكامل والتعاون البناء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ووصف العمراني هذه المبادرة بأنها «منحازة، وتقدم كفاءة سياسية للأطراف الأخرى التي تمارس كل الضغوطات من أجل استغلال حقوق الإنسان لإنشاء هذه الآلية، مشيرا إلى أن مقترح مراقبة حقوق الإنسان غير قابل للتطبيق «لأنه يخلق تساويا مرفوضا بين دولة ذات سيادة، تعتبر عضوا نشيطا في الأمم المتحدة وفي الآليات القانونية الدولية مع منظمة إرهابية ليس لها أي التزام دولي في مجال حقوق الإنسان»، وأنه «يتجاهل الجهود التي يبذلها المغرب الذي بادر منذ سنة 2011 إلى اتخاذ إجراءات جادة وذات مصداقية وملموسة للرد على كل انتهاك مزعوم لحقوق الإنسان في الصحراء، مؤكدا أن هذه التدابير الوطنية تم استكمالها وأخذت بعدا دوليا، من خلال الاستقبال غير المسبوق للمقررين الخاصين، والوفود الحكومية، ووسائل الإعلام والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية علما أنه سبق لمجلس الأمن الإشادة بهذه المبادرات.

وذكر العمراني بأن الأطراف الأخرى اختارت في السنوات الأخيرة، وبطريقة متعمدة، نهج إستراتيجية تقوم على توظيف المبادئ النبيلة لحقوق الإنسان مدعومة في ذلك من طرف الجهات المعروفة بعدائها للمغرب والمتمثلة أساسا في بعض المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، ويكمن الهدف الأول لهذه الإستراتيجية في التهرب من مسؤولية خصوم الوحدة الترابية للمغرب تجاه المسلسل السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة لإطالة أمد حالة الجمود ورفض الحل الواقعي والتوافقي وتقويض الجهود الجادة وذات المصداقية التي تبذلها المملكة بحسن نية، والمس بالدينامية التي خلقتها مبادرة الحكم الذاتي، وأبرز أن الفصل الآخر من هذه الإستراتيجية المكشوفة يتمثل في المحاولات اليائسة لبعض الجهات التي حاولت تسييس مهمة المينورسو من خلال إعطاء صورة مغلوطة ومنحازة وغير متوازنة لوضعية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية من أجل الضغط على المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف في موضوع المراقبة أو القيام بزيارة إلى الصحراء المغربية.

AL BAYANE

Freedom for All : risque d'accentuer les tensions dans la région

4/11660

Toute modification du mandat de la Minurso pour englober la surveillance des droits de l'homme risquerait d'exacerber les tensions dans la région, a averti l'association britannique «Freedom for All».

«La stabilité qui règne dans les provinces du sud du Maroc montre qu'il n'est pas nécessaire d'élargir le mandat de la Minurso pour englober la surveillance de la situation des droits de l'homme», a indiqué, vendredi à la MAP Mme Tanya Warburg, Présidente de l'association, soulignant que toute modification du mandat de la mission onusienne risquerait d'exacerber la tension dans la région.

L'activiste a tenu à mettre en avant, dans ce cadre, l'action entreprise par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), en particulier dans les provinces du sud.

Le CNDH, qui dispose de représentations dans ces provinces, est doté des pouvoirs et des prérogatives nécessaires qui lui permettent d'assurer, dans les meilleures conditions, la surveillance de la situation des droits de l'homme dans ces régions, ajoute Mme Warburg, soulignant que le CNDH doit poursuivre ses activités, qui ont recueilli le soutien et la confiance de la population locale.

Mme Warburg a mis en évidence «les énormes progrès» réalisés par le Maroc dans le domaine de l'amélioration des droits de l'homme durant les dernières années.

«La détermination et l'engagement du Maroc d'introduire des mesures supplémentaires pour la consolidation du respect et de la protection des droits de l'homme à travers son territoire, ont été salués par la communauté internationale, y compris par le Secrétaire général de l'Onu, Ban Ki-Moon, et par Le Rapporteur spécial de l'ONU sur la torture, Juan Mendez».

Mme Warburg relève encore que son organisation note avec satisfaction la reconnaissance par M. Ban Ki-Moon des améliorations réalisées au niveaux des conditions sociales dans les provinces sud du Royaume ainsi que les nouveaux plans de développement régional mis en œuvre par le Maroc dans ces provinces.

Et de souligner que le Maroc, pays qui jouit d'une grande estime sur le plan international pour son ouverture et pour son respect des droits humains, ne doit pas être traité sur un pied d'égalité avec les séparatistes du polisario.

Les camps de Tindouf, où ce groupe est hébergé dans le sud-ouest de l'Algérie, sont soumis à un état de siège, a-t-elle dit, relevant que «l'accès à ces camps est virtuellement impossible, même pour le personnel du Haut-Commissariat pour les réfugiés».

Mme Warburg s'est félicitée, dans ce contexte, du fait que le Secrétaire général de l'ONU ait exprimé, dans son dernier rapport sur le Sahara, des préoccupations au sujet de la sécurité des personnes parquées dans les camps de Tindouf, une question que Freedom for All n'a pas cessé de soulever.

Elle a relevé que M. Ban a fait, pour la première fois, une référence explicite aux dangers qui guettent les personnes séquestrées à Tindouf, en raison des activités de recrutement des organisations criminelles et terroristes, actives dans la région.

L'activiste s'est également félicitée de l'appel lancé par le chef de l'Onu en faveur de l'enregistrement des réfugiés dans les camps de Tindouf en vue de les identifier, établir leur besoins et connaitre leur nombre exact.